مجتمع

ناشطو المناخ الهولنديون يرفعون دعوى ضد «شل»

رفعت عدة منظمات بيئية تحظى بدعم آلاف المواطنين الهولنديين دعوى مدنية، أمس الثلاثاء، ضد شركة الطاقة العملاقة «شل»، مطالبة المحكمة بتوجيه أمر للشركة متعددة الجنسيات بالالتزام بخفض انبعاثات الكربون بنسبة 45 بالمائة بحلول عام 2030. وتعتبر المعركة القانونية التي قادتها منظمة ميليوديفنس، الذراع الهولندية لمنظمة «أصدقاء الأرض»، الأحدث في سلسلة الدعاوى القضائية التي رفعها نشطاء حول العالم من أجل اتخاذ إجراءات للحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري من قبل الحكومات والشركات. (أسوشييتد برس)

السويد: والدة تسجن ابنها 28 عاماً في شقة

كشف في العاصمة السويدية استوكهولم، أمس، عن قيام مواطنة سبعينية باحتجاز ابنها في شقتها السكنية لمدة 28 سنة، منذ كان في الثانية عشرة. وأوقفت الوالدة السجانة، في وقت متأخر من ليلة الأحد، بعد أن كشفت قريبة لها ما يشبه «فيلم رعب في الشقة بعد دخولي إليها وعثوري على رجل أربعيني فاقد لأسنانه وتغطي القروح ساقيه وغير قادر على المشي»، وفقا للقريبة التي ساورتها شكوك لسنوات عن قصة اختفاء الطفل حين كان في الصف السابع الابتدائي. ويعيش الرجل حالة صحية خطرة بعد نقله إلى المستشفى. (العربي الجديد)

براكين إندونيسيا تثور

تراقب السلطات الإندونيسية عن كثب العديد من البراكين بعدما رصدت أجهزة الاستشعار نشاطاً متزايداً في الأسابيع الأخيرة، ما دفع إلى إجلاء آلاف الأشخاص. وقال راديتيا جاتي، المتحدث باسم الوكالة الوطنية للتخفيف من حدة الكوارث، إنّ الرماد الساخن انخفض إلى مسافة 3000 متر أسفل منحدرات جبل سيميرو في وقت مبكر من يوم أمس الثلاثاء، ما أثار الذعر بين القرويين. كذلك، غطى الرماد المتساقط والكبريت عدة قرى حول منحدراته. ويعد الجبل الذي يبلغ ارتفاعه 3676 متراً في منطقة لوماجانغ أعلى بركان في جزيرة جاوة الأكثر كثافة في إندونيسيا. وفي جزء آخر من جزيرة جاوة، أجلت السلطات أكثر من 1800 شخص يعيشون على المنحدرات الخصبة لبركان جبل ميرابي (الصورة) منذ أوائل نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي بعد زيادة النشاط البركاني. وتراقب الإدارات المحلية في مقاطعتي جاوا الوسطى ويوجياكارتا الجبل عن كثب بعدما رفعت الوكالة الجيولوجية حالة تأهب بركان ميرابي إلى ثاني أعلى مستوى، ونصحت الناس بالبقاء على بعد 5 كيلومترات من فوهة البركان. وجاء ثوران البركان أمس، بعد يومين على إطلاق جبل إيلي ليوتولوك أعمدة من السحب الساخنة يصل ارتفاعها إلى 4000 متر في السماء. وتم إجلاء أكثر من 4600 شخص من منحدرات الجبل الواقعة في جزيرة ليمباتا في مقاطعة نوسا تينجارا الشرقية.

(أسوشييتد برس)

(آديتيا إيراوان/ Getty)

الرقّ مستمر حول العالم

ياسر غريب

في ما مضى، قال أرسطو إنّ «الرق سيبقى ضرورياً ما دامت الآلة لا تعمل بنفسها». وعام 2007، قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون: «كان ينبغي لليوم الدولي لإلغاء الرق أن يكون، في وقتنا الراهن، من مخلفات الماضي البعيد التي لا تُذكر إلّا في كتب التاريخ لدى الحديث عن أفظع جرائم البشرية، لكن الأمر ليس كذلك». ولم يتغير الوضع للأفضل طوال الأعوام الماضية، بل ربما زاد سوءاً. القوانين الدولية والمحلية ليست كافية للحد من الظاهرة تماماً، في ظل استمرار الهيمنة على الآخر والحروب وما تخلفه من دمار. ما سبق يدفع الفقراء والمنكوبين إلى الوقوع في العبودية بأنماطها الحديثة. فالعالم لم يخل بعد من الاستعمار والاستيطان والتمييز العنصري ونهب الثروات والاستغلال الجنسي وتسخير الناس وغير ذلك.

ويأتي اختيار اليوم الدولي لإلغاء الرق في الثاني من ديسمبر/ كانون الأول من كلّ عام 2016، ليذكّر باليوم الذي شهد توقيع إتفاقية الأمم المتحدة لمنع الاتجار بالبشر واستغلال الآخرين في الدعارة عام 1949، وهي أحد الإنجازات الحقوقية للقضاء على السلوك الإجرامي الذي يعاني منه المستضعفون. في هذا اليوم، ينصب التركيز على القضاء على كافة أشكال الرق المعاصرة كالاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي والزواج القسري وعمالة الأطفال وتجنيدهم. وفي بعض الحالات، لا يمكن للمُستعبدين رفض الاستغلال في ظل التهديد والعنف والإكراه والخداع وإساءة استعمال السلطة.

الواقع يقول إنّ الرق ما زال موجوداً. وبحسب أحدث بيانات مؤشر الرق العالمي عام، فإن نحو 46 مليون شخص ما زالوا تحت نير الاستعباد في 167 دولة. وتتركز نصف هذه الأعداد في خمس دول آسيوية، هي الهند والصين وباكستان وبنغلادش وأوزبكستان. وتظهر أرقام مؤشر العبودية العالمي أن العالم العربي كغيره، لم يتخلص بعد من الرق كما يُظن. إذ تقول الأرقام إنّ عدد الأشخاص الواقعين تحت العبودية في العالم العربي تبلغ 2,9 مليون شخص.

ويقول عبد السلام الترمانيني في «كتابه الرق.. ماضيه وحاضره»، إنه بعد إقرار اتفاقيات الأمم المتحدة التي اعتبرت الرق وتجارته جرماً، اتسع نطاق الرق ونشطت تجارته باعتراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. فقد ساهمت وسائل النقل في تقريب المسافات بين البلاد، فتيسرت بذلك تجارة الرقيق وزادت. في الماضي، كان الناس ينقلون في سفن ويُحشرون في عنابر عفنة. أما الآن، فينقلون بالطائرات. وكان الرقيق سابقاً يقيدون بسلاسل من حديد تدل عليهم، وهذا ما لم يعد يحدث اليوم.

وتُوثق التقارير المتتابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية استمرار وجود أشكال قديمة من الرق تعكس بعض المعتقدات والأعراف التقليدية. ويأتي ذلك على خلفية التمييز القائم منذ عهد طويل بحقّ أكثر الفئات ضعفاً في المجتمعات، مثل أولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم من طبقة اجتماعية دنيا، والأقليات القبلية، والسكان الأصليين.

ومن الأشكال الحديثة للاستعباد العمل القسري (يقضي بأن يعمل الناس ضد إرادتهم مع التهديد بالحرمان أو الاحتجاز أو التعنيف وأحياناً القتل أو الإكراه، أو غير ذلك من الإجراءات القاسية تجاه العامل أو أفراد أسرته)، الأعمال المنزلية والبناء والزراعة. ويكثر العمل القسري في سجون كوريا الشمالية كما في معسكرات الاعتقال في منطقة شينجيانغ في الصين.

كما يتعرض المهاجرون غير المسجلين أي غير الحاصلين على إقامة قانونية للاستعباد بعد وصولهم إلى بلدان اللجوء، وهناك الاستعباد نتيجة ابتزاز المهاجرين غير المسجّلين والذين لا يملكون إقامة بعد وصولهم إلى بلدان اللجوء، وهو ما صار منتشراً في أوروبا. وفي ما يتعلق بعمالة الأطفال، تقول منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» إنّ واحداً من كل ستة أطفال يجبر على العمل بما يخالف إتفاقية حقوق الطفل. وتُشير منظمة العمل الدولية إلى أن نحو 150 مليون طفل في العالم معرّضون للعمل الإجباري.

ويعاني أكثر من 4,8 ملايين الشخص حول العالم بسبب الاستغلال الجنسي القسري، بحسب الأمم المتحدة وتمثّل الفتيات والنساء ما نسبته 99 في المائة من ضحاياه، بالإضافة إلى 15,4 مليون فتاة عانين بفعل الزواج القسري.

عبودية الدَّين

في الهند وبنغلادش، تنتشر عبودية الدَّين، حيث تجبر المرأة على ممارسة الدعارة من أجل سداد ديون مفترضة لمالك بيت الدعارة في مقابل الحد الأدنى الذي يبقيها على قيد الحياة من مأكل وملبس. وفي أوروبا، نشرت قناة «الجزيرة» أنه في بعض البلاد مثل رومانيا، تُعاني الفتيات بسبب العبودية الجنسية.

الغلاف

ينظر الخبراء الاجتماعيون إلى قضية لاعب كرة القدم المصري شيكابالا، الذي تعرض لإساءة من جماهير الفريق المنافس، باعتبارها صورة تعكس ظاهرة أوسع بكثير، ولها خلفياتها العميقة في المجتمع المصري

قضية شيكابالا

خلفيات اجتماعية للشمر والعنصرية في مصر

شيكابالا مع محمد صلاح في كأس العالم 2018 في روسيا (كليف روز/ Getty)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تبدو أزمة لاعب نادي الزمالك المصري محمود عبد الرازق، الشهير بـ«شيكابالا»، أزمة كروية باعتبار أنّ الإساءة إليه جاءت من جماهير الفريق المنافس، النادي الأهلي المصري، كونه أسود البشرة، لكنّها في الحقيقة أزمة اجتماعية كبرى يعاني منها المجتمع المصري منذ فترة طويلة، استلزمت إدخال بعض التعديلات القانونية لمواجهة التنمر (بالتعريف القانوني المصري) باعتباره أحد صور التمييز.

بعدما توج الأهلي بطلاً لدوري أبطال أفريقيا عقب فوزه على الزمالك بهدفين مقابل هدف في المباراة التي أقيمت على استاد القاهرة الدولي، يوم الجمعة الماضي، انتشرت مقاطع فيديو وصور على مواقع التواصل الاجتماعي، لبعض مشجعي النادي الأهلي ومعهم كلب أسود، البيسو قميص شيكابالا، لتنتقل المباراة من أرض الملعب إلى ساحات التواصل الاجتماعي، ومنها إلى النيابة العامة المصرية، إذ ألقت قوات الأمن القبض على ثلاثة على الأقل من مشجعي النادي الأهلي المتورطين في هذه الأفعال، ومن المتوقع محاكمتهم بتهمة «التنمر» المضافة حديثاً إلى قانون العقوبات المصري. ففي يوليو/ تموز الماضي، وافق مجلس الوزراء المصري على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات بإضافة مادة جديدة لتجريم التنمر، وصدّق عليه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في منتصف سبتمبر/ أيلول الماضي، ليدخل حيز التنفيذ.

يعرّف التنمر في التعديلات القانونية بأنّه «كلّ قول أو استعراض قوة أو سيطرة للجاني أو استغلال ضعف المجني عليه، أو لحالة يعتقد الجاني أنها تسيء للمجني عليه؛ الجنس أو العرق أو الدين أو الأوصاف البدنية أو الحالة الصحية أو العقلية أو المستوى الاجتماعي، بقصد تخويف المجنّي عليه أو وضعه موضع السخرية أو الحطّ من شأنه أو إقصائه من محيطه الاجتماعي». وبموجب هذه التعديلات، يعاقب المتهم بالتنمر بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه (640 دولاراً أميركياً)، ولا تزيد على ثلاثين ألف جنيه (1916 دولاراً)، أو بإحدى هاتين العقوبتين. وتكون العقوبة بالحبس «مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه (1277 دولاراً)، ولا تزيد على مائة ألف جنيه (6385 دولاراً)، أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا وقعت الجريمة من شخصين أو أكثر، أو كان الجاني من أصول المجني عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه». وبالفعل، حوكم عدد من الأشخاص بهذه التهمة، وكان أخرهم متهمان اثنان عوقبا بالسجن عامين مع الشغل والنفاذ، وجرى تغريمهما 100 ألف جنيه (6385 دولاراً)، في واقعة تنمر واعتداء بالضرب على طفل سوداني، يأخذ الأحياء الشعبية في العاصمة المصرية القاهرة، في يوليو/ تموز الماضي.

المواجهة مطلوبة

حقوقيون ومراقبون ثمّنوا خطوة الإصلاح التشريعي، لكنهم أكدوا على ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات لمكافحة التنمر بكلّ أشكاله في المجتمع المصري، خصوصاً أنّها أصبحت ظاهرة مخيفة، تكشف عنها مواقع التواصل الاجتماعي، التي تُنشر من خلالها بين الحين والآخر مواقف تنمر قاسية. ويقول أستاذ علم اجتماع مصري، فضّل عدم الكشف عن هويته، إنّ وقائع التنمر زادت كثيراً خلال السنوات الماضية، ومنها وقائع الإساءة للأشخاص من ذوي الإعاقة، وذوي الاحتياجات الخاصة عموماً، والتنمّر عليهم أو تهديدهم بحيوانات مثل الكلاب وغيرها، وكلّها مواقف تندّ عن خلل ما في تركيبة الشخصية المصرية. يتابع أنّ زيادة معدلات التنمر في المجتمع المصري، تشير بشكل أو بآخر إلى ارتفاع معدلات الجريمة وحالات الانتحار، فلا يمكن الفصل بين كلّ تلك الظواهر المجتمعية المنتشرة أخيراً.

أما على صعيد كرة القدم، فيقول أستاذ علم الاجتماع إنّ الظاهرة نفسها موجودة في التشجيع الكروي، وخارج هذا الإطار، فواقعة العنصرية ضد اللاعب شيكابالا، لا تتعلق بأدائه في الملعب، لكن تتعلق بلون بشرته، وبالتالي لا يمكن تصنيف الواقعة باعتبارها مشاحنات ومشادات بين جماهير الكرة، بل إنّ الأمر أبعد من ذلك بكثير، وتحديداً بتوجه عدد من المشجعين إلى مقابر أسرته - إن صحت تلك الواقعة - في تصرف ينمّ عن عنف وتطرف في التفكير. ويرمي الأستاذ بالكرة في ملعب المجتمع المدني والإعلام، لشنّ حملات لمواجهة التنمر صور متعددة، كالسبّ والقذف والابتزاز والتحرش الجنسي والفعل الفاضح وغير ذلك من صور السلوك التي تنال بالضرر جريمة التنمر في قانون العقوبات المصري. وكانت لنقابة المحامين المصريين ملاحظة موضوعية على تعريف التنمر في قانون العقوبات المصري، بمقارنته بحقيقة مصطلح «تنمر» الذي ذاع انتشاره في الفترة الأخيرة على وسائل التواصل الاجتماعي وفي أروقة الأمم المتحدة، لا سيما بعدما تبنت منظمة اليونيسف حملتها الشهيرة لحماية الأطفال من التنمر، إذ لم تعنّ أغلب التشريعات التي واجهت التنمر بوضع تعريف تشريعي له، لأنه في حقيقته مجرد سلوك يستهدف الإيذاء النفسي والبدني، وهذا الإيذاء له صور متعددة، كالسبّ والقذف والابتزاز والتحرش الجنسي والفعل الفاضح وغير ذلك من صور السلوك التي تنال بالضرر جريمة التنمر في قانون العقوبات المصري. وكانت لنقابة المحامين المصريين ملاحظة موضوعية على تعريف التنمر في قانون العقوبات المصري، بمقارنته بحقيقة مصطلح «تنمر» الذي ذاع انتشاره في الفترة الأخيرة على وسائل التواصل الاجتماعي وفي أروقة الأمم المتحدة، لا سيما بعدما تبنت منظمة اليونيسف حملتها الشهيرة لحماية الأطفال من التنمر، إذ لم تعنّ أغلب التشريعات التي واجهت التنمر بوضع تعريف تشريعي له، لأنه في حقيقته مجرد سلوك يستهدف الإيذاء النفسي والبدني، وهذا الإيذاء له صور متعددة، كالسبّ والقذف والابتزاز والتحرش الجنسي والفعل الفاضح وغير ذلك من صور السلوك التي تنال بالضرر جريمة التنمر في قانون العقوبات المصري. وكانت لنقابة المحامين المصريين ملاحظة موضوعية على تعريف التنمر في قانون العقوبات المصري، بمقارنته بحقيقة مصطلح «تنمر» الذي ذاع انتشاره في الفترة الأخيرة على وسائل التواصل الاجتماعي وفي أروقة الأمم المتحدة، لا سيما بعدما تبنت منظمة اليونيسف حملتها الشهيرة لحماية الأطفال من التنمر، إذ لم تعنّ أغلب التشريعات التي واجهت التنمر بوضع تعريف تشريعي له، لأنه في حقيقته مجرد سلوك يستهدف

30,000

جنيه (1916 دولاراً) الغرامة التي قد تصل إليها عقوبة التنمر الفردي، مع الحبس ستة أشهر، على الأقل، أو من دونه

ليبيا: غذاء فاسد والرقابة غير مجدية

الأسواق الليبية مفتوحة على جميع السلع الغذائية المستوردة، من دون رقابة صارمة، فيما لا تتقيد المحال والمطاعم في معظمها بالإجراءات والضوابط الصحية

طرابلس ـ **العربي الجديد**

أطلق مركز الرقابة على الأغذية والأدوية الحكومي، في ليبيا، التابع لحكومة الوفاق، حملة رقابية زارت، حتى الأسبوع الماضي، سبعة أحياء في العاصمة طرابلس، وتمكنت من ضبط مخالفات عديدة، بحسب عبد الحميد العكاري المسؤول في إدارة المكاتب التابعة لمركز الرقابة على الأغذية في المخابز والمطاعم ومحال اللحوم. وبينما قررت الفرق الرقابية إغلاق بعض تلك المحال، فإنّ العكاري يشكك في صحة التزام أصحاب المحال بذلك، بالرغم من أنّ تلك الحملة وغيرها من الحملات تكون مصحوبة بفرق من الحرس البلدي، عازياً سبب تمنعهم إلى استمرار الفوضى الأمنية التي شجعت التجار الجشعين على التجاوزات. ويلفت العكاري في حديثه لـ«العربي الجديد» إلى أنّ نشاط المركز في توسع لتطاول الحملات الرقابية مدناً خارج طرابلس، مشيراً إلى أنّ إحدى الحملات زارت مدينة هون البعيدة عن طرابلس بنحو 500 كم، في محافظة الجفرة، لتكتشف انتشاراً كبيراً لمواد غذائية منتهية الصلاحية، لكنّ الأخطر اكتشاف مواد غذائية تحتوي ألواناً محظورة بموجب المعايير القياسية الليبية. ويشدد على أن إجراءات الإقفال يجب أن تطاول «أسواق الجملة التي ما زالت تحتمي بسلاح المجموعات المسلحة وعلى صلة بنافذين في الجهات الرقابية لا سيما في الموانئ يشاركونها جريمة تسرب الأغذية الفاسدة». ويلفت إلى أنّ أنشطة مكاتب مركز الرقابة على الأغذية، والحرس البلدي، عادت منذ نحو سنتين، وبالتالي «لماذا ما زالت الأغذية الفاسدة، ومنتهية الصلاحية، تتدفق على المواطنين بنفس الوتيرة السابقة؟»

وعلى الرغم من قرار مركز الرقابة على الأغذية والأدوية إقفال تلك المحال، فإنّ عبد المنعم أبو نجيم، عضو مكتب الرقابة على الأغذية في هون، يؤكد أنّها لم تقفل، وما زالت تزاول عملها، لافتاً إلى أنّ بعض المخاطر يمكن السيطرة عليها. ومن بين تلك المخاطر الأغذية منتهية الصلاحية والتجاوزات في بطاقات الأمان الصحي للعاملين في المطاعم، بحسب ما يقول لـ«العربي الجديد»، لكنّه يؤكد كذلك أنّ الخطر الأكبر يكمن في تسرب مواد غذائية تحتوي على مواد محظورة أو خارج المعايير القياسية المعمول بها في البلاد. ويعبر أبو نجيم عن استغرابه من وصول كميات من لحوم الدجاج منتهية الصلاحية إلى مدينة غات في أقصى الجنوب الليبي، بالرغم من أنّ تاريخ انتهاء صلاحيتها سابق على تاريخ الإفراج عنها من جانب مصلحة الجمارك في موانئ شمال البلاد، مؤكداً أنّ كميات الأغذية الفاسدة المستوردة كبيرة وتحتاج إلى جهود مضاعفة وتنسيق بين أغلب الأجهزة الرقابية للتغلب عليها ووقف تسربها.

وفي طبرق (شمال) يقول الجالي بالحسن، المسؤول بفرع جهاز الحرس البلدي: «نحن نعمل على مقاومة تفشي الأغذية الفاسدة بتكثيف حملات التوعية لدى المواطنين، ومنها حثهم على ضرورة التعرف على تاريخ الصلاحية واستهلاك منتجات علاماتها التجارية معروفة بدلاً من العلامات المجهولة والتي بدت منتشرة بشكل واسع». ويقر بالحسن في حديثه لـ«العربي الجديد» بأنّ المدينة القريبة من الحدود الشرقية للبلاد سوق رائج للمنتجات الغذائية المستوردة بطرق مخالفة للقانون أو التي تسربت عبر المنافذ الرسمية بتجاوزات، ويلفت إلى أنّ مكتبه يعول بشكل كبير على وعي المواطن كأحد سبل مواجهة هذه الظاهرة. ويتحدث عن بعض التجاوزات التي تم الكشف عنها في حملات مكتبه بالمدينة: «منها غياب التواريخ في أغلب المطاعم وبالتالي فالعاملون فيها لا يتوفرون على شهادات صحية. واكتشفنا كميات من اللحوم الفاسدة، وعدم الاهتمام بالنظافة في أغلب المخابز». ويتفق مع العكاري في عدم تقيد أصحاب المحال بقرارات الإقفال واستمرارهم في مزاولة أعمالهم. وتبدو مظاهر وآثار الأغذية الفاسدة وعدم تقيد المطاعم والمخابز بإجراءات النظافة واضحة لدى خيري الشاعري، وهو طبيب بمستشفى المرج العام، شرق البلاد، إذ يؤكد أنّ حالات التسمم الغذائي التي تجري معالجتها في المصحات والمستشفيات لا يمكن إنكارها. وفي الوقت نفسه، يرى الشاعري أنّ مخاطر الأغذية الفاسدة ما زالت غير ظاهرة حتى الآن. ويشرح لـ «العربي الجديد» أنّ «الأغذية الفاسدة أو التي تحتوي على ألوان محظورة أو على مواد بنسب تتجاوز الحد المسموح به، يتأخر ظهور مخاطرها من خلال الأمراض التي تحتاج إلى سنوات»، مشيراً إلى رصد تسمم لدى الأطفال بسبب أصناف من حليب الأطفال منتهية الصلاحية. ويلاحظ الشاعري غشاً تجارياً في بعض محال بيع اللحوم من خلال وضع مصابيح ذات لون أحمر لإيهام الزبون بأنّ تلك اللحوم جيدة، وعادة ما تكون غير صالحة للاستهلاك، موضحاً أنّ استهلاكها يؤدي إلى إضعاف دفاعات جسم الإنسان تدريجياً، بالإضافة إلى مضاعفات أخرى على بعض أعضاء الجسم، لكنّها تتأخر في الظهور.

ويطالب الشاعري بتشديد الرقابة على أنواع الأغذية المطروحة في الأسواق. لكنّ أبو نجيم يدافع بالقول إنّ «الجهات الرقابية تؤدي عملها لكنّ الوقوف أمام هذا الخطر يستلزم وجود جهات ضبطية وتفعيل أجهزة المحاسبة والقضاء لمعاقبة المخالفين».

لحوم في طرابلس (كريستوف سيمون/ فرانس برس)

بعض المعروضات مجهولة المصدر (محمود تركية/ فرانس برس)

حافة ترعة في إحدى القرى المصرية، ويلقى أحدهم بالعجوز في الماء، فيما يصور الآخر الواقعة، وسط ضحكات وسخرية. وفي الشهر نفسه، انتشر مقطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي لشبان يتنمرون على أحد الأشخاص بمحافظة سوهاج، جنوبي مصر، ويضحكون ويسخرون منه بإلقاء أكياس مملوءة بالمياه عليه أثناء ركوبه عربة يجرها حمار (كارو). وفي الشهر نفسه، انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي مقطع فيديو لأشخاص يتنمرون على مريض نفسي ويرمونه بأحجار، بهدف الضحك والسخرية، في محافظة القليوبية، بدلتا مصر. كذلك، وقعت في سبتمبر/ أيلول الماضي، انتشر مقطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي لشاب يتجهّز لإشعال النار في نفسه أمام مبنى المحافظة الجديدة، في مدينة الغردقة، على البحر الأحمر، بسبب إزالة مخالفات البناء. وتعود الواقعة إلى أنّ الشاب كان يقف على سطح أحد المنازل المخالفة، وأراد أن يشعل النار في نفسه، لكنّ أحد المارة تمكن من إنقاذه.

شاب «سحل» مسناً في الشارع في وضح النهار، لإضحاك أصدقائه

توفي طفل عندما أحرقه أصدقاؤه باستخدام البنزين، في محافظة المنوفية

وفي الأسبوع الماضي، انتشر مقطع فيديو لشاب يسحل مسناً في شارع عام في وضح النهار، وسط تجمع من المارة، في محافظة الشرقية، شرقي مصر، بسبب خلاف على أولوية المرور. وتعود الواقعة إلى أنّ الشاب كان يقود دراجة نارية، فاصطدم بالمسن، ما أدى إلى سقوطه أرضاً، فقام الشاب بسحله، وهو ما أثار غضب المارة، الذين تجمعوا وحاولوا منعه من الاعتداء على المسن، لكنّه رفض وتشاجر معهم. وفي الشهر نفسه، انتشر مقطع فيديو لشاب يتنمر على مسن في محافظة الغربية، دلتا مصر، وهو يجبره على الرقص، وسط ضحكات وسخرية من المارة. وفي الشهر نفسه، انتشر مقطع فيديو لشاب يتنمر على طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة، في محافظة الإسكندرية، على البحر المتوسط، شمالي مصر، وهو يجبره على الرقص، وسط ضحكات وسخرية من المارة. وفي الشهر نفسه، انتشر مقطع فيديو لشاب يتنمر على طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة، من أربعيني، في مدينة قوص بمحافظة قنا، جنوبي مصر، وانتهت بلا تحقيقات وبالتراضي. وفي سبتمبر/ أيلول الماضي، انتشر مقطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي لشابين يتجهان بشكل مباغت نحو رجل مسنّ كان يقف على سوق العمل، هن اللواتي حلمن بحصولهم على شهادات. على الرغم من ذلك، تبقى الكثير من العائلات عاجزة عن تسديد بدلات الإيجار الشهري أو شراء الأدوية أو العلاج، أو حتى تأمين مستلزمات الوقاية من تفشي كورونا. ولعلّ خير دليل على حجم المعاناة هو محاولة انتحار أحد اللاجئين الذين اعتصموا أخيراً أمام مبنى المفوضية، والذي ما لبث أن فارق الحياة.

وهي أم لأربعة أطفال، لـ«العربي الجديد»: «وضعنا دون الصفر، ونشتهي ربطة الخبز»، تضيف: «زوجي يحتاج إلى عملية جراحية، كما أنه عاطل عن العمل. أصبحنا اليوم مشرّدين ولا نستطيع تأمين غذائنا وكثيراً ما نشعر بالجوع. بالإضافة إلى ذلك، لم نتمكن من تسديد بدل إيجار المنزل الذي كنا نسكنه في مخيم برج البراجنة للاجئين الفلسطينيين (الضاحية الجنوبية لبيروت) خلال الأشهر الثلاثة الماضية». وحين قصدت المعنيّين في المفوضية، قيل لها إنه تمّ تحويل الملف إلى مؤسّسة «مخزومي» (منظمة لبنانية غير حكومية)، والتي أوضح المسؤولون فيها أنّ الملف لا يزال قيد الدراسة. «وحتى اليوم، لم يتغيّر شيء». تضيف: «منذ لجوئنا قبل 7 سنوات، لم نحصل على أيّ مساعدة من المفوضية أو غيرها. نتصل بهم مراراً وتكراراً، والجواب: ندرس ملفكم».

لاجئون سوريون بلا مأوى على مرأى من «المفوضية»

لا يريد اللاجئون السوريون المعتصمون أمام مبنى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العاصمة اللبنانية بيروت، يعتصم نحو 150 لاجئاً سورياً بشكل دوري منذ عام تقريباً، بعدما طُردوا من منازلهم لعجزهم عن تسديد بدلات الإيجار. ومن بين هؤلاء 60 لاجئاً ولاجئة يجلسون وينامون على الأرصفة، مستعينين بما يتيسّر من كراتين وأكياس نايلون تطايرت مع أول منخفض جوي، ليسلّط المشهد الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة بحق اللاجئين. بالإضافة إليهم، ما زال اللاجئون الأفارقة يطالبون بحقوقهم ولا يفارقون الشارع نفسه منذ أكثر من عام.

الظروف المأساوية التي ترافق اللاجئين السوريين، صغاراً وكباراً، تظهر على وجوه الموجودين في المكان. لكل قصته. بعض الأمهات أجبرن على إرسال أطفالهن إلى

مضى على اعتصامهم نحو عام من دون أن تلتحف مطالبهم (حسين بيضون)

بيروت ـ **سارة مطر**

في مقابل مبنى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العاصمة اللبنانية بيروت، يعتصم نحو 150 لاجئاً سورياً بشكل دوري منذ عام تقريباً، بعدما طُردوا من منازلهم لعجزهم عن تسديد بدلات الإيجار. ومن بين هؤلاء 60 لاجئاً ولاجئة يجلسون وينامون على الأرصفة، مستعينين بما يتيسّر من كراتين وأكياس نايلون تطايرت مع أول منخفض جوي، ليسلّط المشهد الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة بحق اللاجئين. بالإضافة إليهم، ما زال اللاجئون الأفارقة يطالبون بحقوقهم ولا يفارقون الشارع نفسه منذ أكثر من عام.

الظروف المأساوية التي ترافق اللاجئين السوريين، صغاراً وكباراً، تظهر على وجوه الموجودين في المكان. لكل قصته. بعض الأمهات أجبرن على إرسال أطفالهن إلى

منذ لجوئنا قبل 7 سنوات، لم نحصل على أيّ مساعدة من المفوضية

كلّ ما نريده هو سقف آمن وعيش كريم. يكفينا التشرّد والحرمان

الماضية». وحين قصدت المعنيّين في المفوضية، قيل لها إنه تمّ تحويل الملف إلى مؤسّسة «مخزومي» (منظمة لبنانية غير حكومية)، والتي أوضح المسؤولون فيها أنّ الملف لا يزال قيد الدراسة. «وحتى اليوم، لم يتغيّر شيء». تضيف: «منذ لجوئنا قبل 7 سنوات، لم نحصل على أيّ مساعدة من المفوضية أو غيرها. نتصل بهم مراراً وتكراراً، والجواب: ندرس ملفكم».

إبراهيم، التي باتت أكبر مطالبها تأمين غرفة صغيرة تأويها وعائلتها، ودورة مياه مع مراعاة أدنى معايير الصحة والنظافة الشخصية، تواجه مشاكل وآلاماً من نوع آخر. تحكي بحسرة عن تعرّض ابنها البالغ من العمر 8 سنوات، للاعتداء من قبل أولاد الجيران، الذين ضربوه بالة حادّة. كذلك، تعرّضت ابنتها البالغة من العمر 7 سنوات للتحرش الجنسي لدى ذهابها إلى الدكان. أمّا اللاجئ السوري عبد الفتاح محمد ديب تديلي، فيحمل بين يديه تقاريره الطبية ليختصر معاناته مع آلام مستمرة في الظهر. فلم تنجح العملية الجراحية التي تكفّل بمصاريفها أحد فاعلي الخير عام 2018، في شفائه كلياً. ويقول لـ«العربي الجديد»: «سبع سنوات مريرة قضيتها وعائلتي في لبنان، بلغت أخيراً حدّها الأقصى، فنحن على وشك التشرّد بعدما هدّدت صاحبة المنزل في بلدة شحيم (إقليم الخروب، جبل لبنان)، بطردنا خلال أسبوع، نتيجة عجزي عن دفع بدل إيجار المنزل مدة 5 أشهر. حتى في المنزل، نجلس وننام على الأرض. لا تدفئة ولا أسرّة ولا مساعدات. وما زال ملفي رهناً للمماطلة والإهمال».

تديلي، الذي تحتاج زوجته إلى علاج لآلام قدميها أيضاً، بات يتنقل من جامع إلى آخر علّه يحصل على دعم ومساندة من أهل الخير. «إلّا أن الوضع صعب على الجميع؛ فمن كان يساعدني بـ20 ألف ليرة لبنانية (نحو 14 دولاراً بحسب سعر الصرف الرسمي)، بات اليوم بالكاد يساعدني بالفي ليرة (نحو 1,5 دولار)».

يضيف: «أجبر ابني (20 عاماً)، على ترك المدرسة والعمل لإعانتي ووالدته وحفيدتي التي تركها والدها حين لم يكن يتجاوز عمرها العشرة أشهر. خلال وجودنا في سورية، لا نعرف عنه شيئاً، علماً أن الصغيرة تعاني من نقص في هرمون النمو، وتحتاج إلى علاج طويل».

من جهتها، تنام اللاجئة أم محمد منذ 15 يوماً في الشارع، فيما تنام ابنتاها عند عمّهما، بعدما طردتهن صاحبة المنزل في منطقة خلدة (جنوب بيروت). تقول: «ينام كلّ من زوجي وابني عند أصدقاء لهما في مخيم صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين».

زوجي عاطل من العمل منذ سنة، وابنتي الكبيرة أنهت تعليمها الثانوي، والثانية في الصف الثانوي الثاني، لكنّهما اليوم خارج مقاعد الدراسة لعجزنا عن تسجيلهما. أمّا ابني (14 عاماً)، فقد اضطر إلى التوقف عن متابعة دراسته ليبدأ حديثاً العمل في أحد الأفران». وتقول: «كلّ ما نريده هو سقف آمن وعيش كريم. يكفينا التشرّد والحرمان. إنّها أبسط حقوقنا ولا نطلب المستحيل».